بلاغ صحفي

مؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تطلق مشاورات مع فاعلين وطنيين ودوليين حول موضوع استعمال المنصات التجارية العالمية لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

الرباط ، 20 يوليوز 2021

تتداول كل من مؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي منذ عدة أسابيع حول الآثار المترتبة عن استعمال المنصات التجارية العالمية لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

على إثر ما تتيحه الأخبار المتوفرة، على نطاق واسع، من معلومات حول GAFAM / BATX ، وحول وضعية المنصات التجارية الرقمية الدولية، وعلاقتها بالحياة اليومية للمواطنين، والتي قد تصل في بعض الأحيان، حد التدخل في صلاحيات الجماعات والدول.

واعتبارا لمختلف المبادرات والتدابير الرامية إلى تعميق التفكير داخل المجموعات الاقتصادية والجيوسياسية الرئيسية لفهم التوازنات التي يجب إرساؤها مع هذه المنصات. والتي تجعل بلدنا، بشكل طبيعي وواضح، في صلب هذه التساؤلات، التي أصبحت تكتسي طابعا عالميا، لا سيما في سياق تفاعلات اقتصادنا الرقمي مع المجموعات الإقليمية .

انطلاقا مما سبق تهتم كل من مؤسسة وسيط المملكة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بهذه الإشكالية:

- مؤسسة وسيط المملكة، في إطار مهامها المتعلقة بالدفاع عن الحقوق، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون وضمان جودة وملاءمة الخدمات التي يقدمها المرفق العام مع انتظارات المواطنين.
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في إطار اختصاصاتها المتعلقة بمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وإرساء الثقة الرقمية وحماية المواطنين داخل المنظومة الرقمية.

فالتحول الرقمي أصبح حقيقة حتمية في تشكل العلاقة بين المرتفق والإدارة العمومية. وهو التحول الذي يثير مجموعة من التساؤلات حول التحديات المرتبطة باستخدام الإدارات العمومية، في خدماتها الارتفاقية، للمنصات التجارية الرقمية الدولية، من قبيل:

- تأثير استخدام هذه المنصات على فكرة السيادة الوطنية فيما يخص الأداء الارتفاقي في عمل الإدارة العمومية؛

- تأثير استخدام هذه المنصات على استدامة الخدمات العمومية، ما دامت هذه الخدمات تبقى رهينة إرادة الجهة المسؤولة/المتحكمة في هذه المنصات؛
- ضمانات الحفاظ على الخصوصية والسرية المرتبطين ببعض الخدمات المقدمة للمرتفقين عبر هذه المنصات -في إطار- الإدارة الرقمية، وعلاقة ذلك بإرساء الثقة في أداء الإدارة؛
- مفهوم جودة الخدمات العمومية في ظل غياب "مبدأ الرقابة" الواجب تطبيقه على آليات وكيفيات اشتغال هذه المنصات؛
- حدود الحماية القانونية والتشريعية المفروضة للمرتفق في علاقاته مع الإدارة العمومية الوطنية حينما يتعلق الأمر بـ " وسيط" عابر للحدود؛
- ضعف الموقف التفاوضي للإدارة العمومية في مواجهة هذه المنصات، في ظل ما يمكن وصفه بالهشاشة الرقمية؛

انطلاقا مما سبق تشرع المؤسستان المذكورتان أعلاه في عقد مشاورات مشتركة من أجل فهم انتظارات مختلف الفاعلين داخل المجتمع، والإكراهات التي يواجهونها، بفعل حتمية التحول الرقمي ومتطلباته الضرورية واللازمة، وذلك بهدف التوصل إلى صيغة توافقية حول وضع مقبول وممكن لهذه المنصات الدولية.

وستهم هذه المشاورات أساسا:

- الفاعلون في القطاع العام؛
- الفاعلون الاقتصاديون:
  - صناديق الاستثمار؛
  - صناديق الضمان؛
  - الشركات الكبرى، المتوسطة والصغيرة؛
  - الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة؛
  - المسؤولون الحزبيون والنقابيون
  - المجتمع المدني ورؤساء الجمعيات؛
  - خبراء محليون ودوليون؛
  - المنظمات والشركاء الدوليون.

وتهدف هذه المشاورات أساسا إلى:

- حصر مكونات الخدمة الرقمية المسؤولة لصالح المواطنين والاقتصاد والمجتمع.

- تحليل إيجابيات وسلبيات استخدام المنصات الرقمية التجارية.
- تحديد الإطار القانوني الملائم لتحقيق أقصى استفادة من المساهمات المبتكرة لهذه المنصات التجارية بالإضافة إلى تلك المتعلقة بمنظومتها الخاصة.
- تجميع الأفكار والمقترحات ذات الصلة الكفيلة بتعزيز الثقة الرقمية في الخدمات الرقمية الأساسية (العامة أو الخاصة) المقدمة للمواطنين ومدى انسجام صلاحيات وتدخلات الدولة في هذا المجال؛
- تحديد الخطوات الدولية الناشئة التي تهدف إلى جعل التكنولوجيا الرقمية حقا عالميا.
- وضع خطة عمل لضمان حماية المواطنين ضمن المنظومة الرقمية.

وسيتم دعوة مختلف الجهات الفاعلة للمساهمة في جلسات عمل حول هذا الموضوع، وبعد التشاور، ستتم صياغة توصيات عملية بحلول نهاية الفصل الأول من سنة 2022.